المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/09/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

منتدى مراكش الدولي لحقوق الإنسان
محور لقاء بين إدريس اليزمي وبرلمانيين أرجنتينيين

3/10797

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أجرى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الاثنين ببوينوس آيرس، لقاء مع أعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني ، تركز بالخصوص حول المنتدى الدولي لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه بمراكش ما بين 27 و30 نونبر القادم.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد اليزمي ، الذي كان مرفوقا خلال هذا اللقاء بسفير المغرب لدى الأرجنتين فؤاد يزوغ ، على أهمية هذا المنتدى الذي سيشهد مشاركة أزيد من خمسة آلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وستتمحور أشغاله حول مواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان.

وشدد على حرص المغرب على نجاح هذا المنتدى وجعله لبنة أساسية في إرساء التعاون جنوب-جنوب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان ، مبرزا في هذا السياق مدى الاهتمام الذي توليه المملكة للنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق القانون. وأعرب عن أمله في أن تكون مشاركة الأرجنتين في المنتدى نشيطة ، معتبرا أن التجربة الأرجنتينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان شكلت حافزا على قيام تجارب مماثلة في بقاع أخرى من العالم. من جانبه أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب الأرجنتيني ، ريمو دي كارلوتا خلال هذا اللقاء الذي حضره ممثلو عدد من الجمعيات الأرجنتينية المعنية بحقوق الإنسان ،أن منتدى مراكش سيكون مناسبة لتمتين أواصر التعاون بين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان بالبلدين، مشيدا بالجهود المبذولة من طرف المغرب في هذا الصدد.

اما رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأرجنتيني ، غييرمو كارمونا ، فأشاد بالتقدم الذي حققه المغرب في مجال ترسيخ الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون ،مبرزا انه وقف خلال زيارة قام بها للمغرب في دجنبر 2012 على مدى التقدم الذي حققته المملكة في هذا المجال. وقال إن المغرب باشر إصلاحاته في هذا المجال، قبل حلول الربيع العربي الذي زعزع العديد من بلدان المنطقة».

ومن جهتهم أشاد أعضاء من اللجنتين من مشارب سياسية مختلفة بالإصلاحات التي قام بها جلالة الملك محمد السادس من أجل دعم حقوق الإنسان وتبويئ المغرب المكانة اللائقة به بين الأمم معربين عن عزمهم على العمل من أجل إنجاح المنتدى الدولي المقبل لحقوق الإنسان.

وكان موضوع منتدى مراكش لحقوق الإنسان أيضا محور لقاءات أجراها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في وقت سابق من يوم أمس مع كل من كارولينا بييز كولمان كاتبة الدولة للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الأرجنتينية، ولوكاس سيرنا كاتب الدولة للشؤون المؤسساتية بنفس الوزارة و إيريك أمسلير المكلف بالمهمة ذاتها بوزارة الدفاع .

الجمعية المغربية تحتج على عدم إشراكها في اللقاءات الإعدادية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

2468/17

المساء

عبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع الجهة الشرقية - جهة وجدة، عن استغرابها لعدم إشراكها في اللقاءات الإعدادية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، التي أشرفت عليها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجهة الشرقية.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أشارت إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان -وجدة فجيج- التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عقدت لقاءات في الأسبوع الأول من شهر غشت الماضي مع مجموعة من الجمعيات والمنظمات ذات الاهتمام بموضوع الهجرة على المستوى الجهوي، سعيا وراء انخراط هذه الهيئات في المساهمة في أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينظم في نهاية نونبر 2014 بالمغرب بمدينة مراكش.

وأكدت الجمعية، في بلاغ لها تم تعميمه على الرأي العام، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان -وجدة فجيج- لم توجه لها أي دعوة لحضور هذه اللقاءات، مما يجعلها تتساءل كجمعية لها تراكم نضالي لسنوات في مجال الهجرة، عن سبب عدم دعوتها وإشراكها في هذه اللقاءات، وهذا في نظرها غير منسجم مع ما تم التأكيد عليه في سياق التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ألا وهو إشراك المجتمع المدني.

منع مخيم دولي لـ«أمنيستي» ببوزنيقة والسلطات تبرره بعدم إيداع التصريح القانوني

2468/4

الرباط
المهدي السجاري

منعت سلطات عمالة إقليم بنسليمان، أول أمس الاثنين، فرع المغرب لمنظمة العفو الدولية، من تنظيم مخيم شباب بمركب مولاي رشيد في بوزنيقة، حيث عللت السلطات، في قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء، القرار بعدم قيام مسؤولي المنظمة بإيداع تصريح قانوني لدى الجهات المعنية.

وأضافت السلطات أن فرع المغرب لمنظمة العفو الدولية لم يقم بإيداع تصريح قانوني لدى الجهات المعنية كما ينص على ذلك الظهير الشريف السالف الذكر، «بل لم يقوموا حتى بإشعار السلطات ذاتها بنيتهم تنظيم هذا النشاط، كما لم يقدموا أية معلومات عن موضوعه ونوعيته وجنسيات المشاركين فيه»، وفق ما صدر عن مصالح العمالة.

لكن محمد السكتاوي، مدير فرع «أمنيستي- المغرب»، رد على رواية عمالة بنسليمان بالتأكيد على أنه «تم إخبار السلطات المعنية وبالتحديد باشا مدينة بوزنيقة ووزارة الشباب بهذا النشاط، وتم أيضا الحصول على موافقة المركب، وكل ذلك تم في الوقت المناسب، ولدينا كل الوثائق التي تؤكد قيامنا بكل الإجراءات التي يستلزمها القانون».

وأوضح قائلا: «المنظمة لم تتوصل بأي قرار رسمي، حيث كان من المفترض أن تتم موافاتنا بقرار مكتوب ومعلل، كما يتطلب ذلك القانون، إذ أن الشباب، ومعهم مسؤولو المنظمة، فوجئوا بإقفال الأبواب بالسلاسل، كما تم تسجيل غياب المسؤول الإداري عن المركب الذي اختفى عن الأنظار، وحاول مسؤولو الفرع الاتصال بباشا المدينة طوال اليوم، حيث انتقلوا إلى مكتبه وانتظروه لساعات للمطالبة بقرار مكتوب ومعلل، غير أنه لم يلتحق بمكتبه».

وأوضح مدير الفرع أنه تم الاتصال برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام لإطلاعهما على ما وقع، وتم أيضا الاتصال بالمندوب الوزاري لحقوق الإنسان الذي كان وصل لتوه إلى جنيف لتقديم تقرير المغرب حول مدى احترامه لاتفاقيات حقوق الطفل.

وأضاف: «لا يمكن القيام بهذا الإجراء في حق هؤلاء الشباب، والمغرب عضو في مجلس حقوق الإنسان، وهو يتهيأ لاستقبال منتدى عالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، فهو قرار يأتي متناقضا تماما مع دستور 2011 الذي أعطى الأولوية لحقوق الإنسان». واعتبر في هذا السياق أن هذا الإجراء «ربما يأتي عقابا لمنظمتنا التي تناهض التعذيب في المغرب»، على حد تعبيره.

الحكومة أمام امتحان صعب في جنيف حول الأوضاع المزرية للأطفال المغاربة

10936 حالة عنف ضد الأطفال المغاربة و2248 اعتداءً جنسيا سنة 2013

1443/1-3

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

يواجه المغرب، اليوم، امتحانا عسيرا في جنيف، أثناء مناقشة التقرير الدوري حول مدى تنفيذ المغرب للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والذي سبق أن قدمه سنة 2012. وكانت لجنة حقوق الطفل بمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وجهت مجموعة من الأسئلة الدقيقة إلى الحكومة حول مضمون تقريرها الدوري، وتلقت في 17 يوليوز الماضي ردا مفصلا من الحكومة. وحصلت «أخبار اليوم» على لائحة هذه الأسئلة ورد الحكومة عليها، والتي ستكون محور مناقشة اليوم، وهي أسئلة تدور حول وضعية الأطفال من حيث الصحة والتعليم، والأسرة، وزواج القاصرات، وأطفال الشوارع، والطفلات الخادمات، والعنف ضد الأطفال، وغيرها..

ومن أهم الأسئلة التي وجهتها لجنة حقوق الطفل إلى الحكومة، ما يتعلق بتقديم أرقام حول حالات العنف ضد الأطفال، والاستغلال الجنسي لهم. وأقرت الحكومة بتسجيل 10936 حالة عنف ضد الأطفال، خلال سنة 2013، ومتابعة 11324 شخصا بشأنها. أما بخصوص الاستغلال الجنسي للأطفال، فقد سجل 2248 حالة اعتداء على القاصرين سنة 2013، منها 207 حالات ضحايا اغتصاب، و287 حالة اغتصاب نتج عنه افتضاض، و88 حالة استغلال في الدعارة، فيما كان 1251 قاصرا ضحية للمس بالحياء بعنف، و415 قاصرا ضحية للمس بالحياء بدون عنف.

وبخصوص العنف ضد الأطفال في المدارس، أقرت الحكومة بارتفاع حالات العنف ضد التلاميذ من طرف الأساتذة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وأن 27 متابعة قضائية سجلت ضد أساتذة بسبب العنف ضد التلاميذ أو المس بالحياء.

● التفاصيل ص3

لجنة حقوق الإنسان بجنيف تطالب المغرب بخلق آلية مستقلة لحماية الأطفال ضحايا الانتهاكات

11 ألف حالة عنف وأكثر من 2000 اعتداء جنسي ضد الأطفال المغاربة في 2013

1463/1-3

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

تنطلق اليوم في جنيف، مناقشة التقرير الدوري حول مدى تنفيذ المغرب للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والذي سبق أن قدمه المغرب سنة 2012. وينتظر أن يتلقى الوفد المغربي، الذي تترأسه كل من بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة، والمحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في جنيف، سيلا من الأسئلة حول مدى احترام حقوق الأطفال في المغرب على ضوء الاتفاقية التي صادق عليها المغرب، علما أن لجنة حقوق الطفل بمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وجهت مجموعة من الأسئلة الدقيقة إلى الحكومة حول مضمون تقريرها الدوري، وتلقت في 17 يوليوز الماضي ردا مفصلا من الحكومة. وحصلت «أخبار اليوم»، على لائحة هذه الأسئلة ورد الحكومة عليها، والتي ستكون محور مناقشة اليوم، وهي أسئلة تدور حول وضعية الأطفال من حيث الصحة والتعليم، والأسرة، وزواج القاصرات، وأطفال الشوارع، والطفلات الخادمات، والعنف ضد الأطفال، وغيرها..

ومن أهم الأسئلة التي وجهتها لجنة حقوق الطفل للحكومة، ما يتعلق بتقديم أرقام حول حالات العنف ضد الأطفال، والاستغلال الجنسي لهم. و أقرت الحكومة بتسجيل 10936 حالة عنف ضد الأطفال، خلال سنة 2013، ومتابعة 11324 شخصا بشأنها. أما بخصوص الاستغلال الجنسي للأطفال، فقد سجل 2248 حالة اعتداء على القاصرين سنة 2013، منها 207 حالة ضحايا اغتصاب، و287 حالة اغتصاب نتج عنه افتضاض، و88 حالة استغلال في الدعارة، فيما كان 1251 قاصرا ضحية للمس بالحياء بعنف، و415 قاصرا ضحية للمس بالحياء بدون عنف. وبخصوص العنف ضد الأطفال في المدارس، أقرت الحكومة بارتفاع حالات العنف ضد التلاميذ من طرف الأساتذة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وأن 27 متابعة قضائية سجلت ضد أساتذة بسبب العنف ضد التلاميذ أو المس بالحياء.

وبخصوص سؤال حول زواج القاصرات، وسماح القضاة بهذا الزواج، وآثاره، قدمت الحكومة معطيات حول حالات هذا الزواج، حيث إن حالات الزواج قبل سن 18 سنة تمثل 11.47 في المائة من مجموع حالات الزواج سنة 2013. وحسب السن، فإن حالات الزواج في سن 17 سنة تمثل 67.55 في المائة، وفي سن16 سنة تمثل 26.6 في المائة، وفي سن 15 سنة تمثل 5.21 في المائة.

وحسب رد الحكومة، فإن القاضي هو الذي يأذن بزواج القاصر بعد سماع رأي الوالدين، أو من يمثلهما قانونيا، وبعد إنجاز خبرة قضائية وبحث اجتماعي حول مصلحة القاصر في هذا الزواج.

وبخصوص أوضاع أطفال الشوارع، أشارت الحكومة إلى أن مؤسسة التعاون الوطني تتوفر على 18 مركزا خاصا بإيواء الأطفال، الذين يعيشون في الشوارع، وأن 2031 طفلا يستفيدون من خدمات هذه المراكز، في حين يبقى عدد الجمعيات التي تعمل في هذا المجال محدودا. لكن الحكومة لم تقدم أرقاما حول عدد أطفال الشوارع حاليا.

وردا على سؤال حول الإجراءات التي اتخذت لإنشاء آلية مستقلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعنى بمتابعة وتقييم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتكون ميسّرة ومفيدة للأطفال، ومختصة في تلقي الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل ومعالجتها، جاء رد الحكومة بأن خلق آلية وطنية لحماية الأطفال ضحايا الانتهاكات، هي توصية خالصة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يسعى إلى إنشائها، وأنه سبق للمجلس أن أنجز دراسة بهذا الشأن بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. ومن جانب الحكومة جاء في الرد أن الحكومة تعمل على إعداد مشروع قانون يعدل القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بما يسمح له بخلق آلية لحماية الأطفال ضحايا الانتهاكات، يكون من صلاحيتها تلقي الشكايات، وإنجاز التحقيقات بشأنها، وجمع المعلومات، كما ستمكن هذه الآلية المجلس من التعامل تلقائيا مع حالات انتهاك حقوق الأطفال التي تدخل ضمن صلاحياته.

كما سألت اللجنة الأممية حول مدى وجود آلية لتتبع تدبير الميزانيات الموجهة لتفعيل اتفاقية حقوق الطفل، سواء تلك المرصودة من مختلف القطاعات أو من التعاون الدولي، اعترفت الحكومة في ردها بأنها لا تتوفر على آلية خاصة لتتبع آثار صرف الأموال المرصودة لتفعيل اتفاقية حقوق الطفل. أكثر من هذا، اعترفت الحكومة بأن التدابير الواردة في المخطط الوطني للطفولة، الذي يشكل مرجعية السياسات العمومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، لم تتم برمجتها بعد في إطار الميزانية.

وبخصوص التعاون الدولي، جاء في رد الحكومة أن التعاون الإسباني، عبأ ميزانية تقدر بمليون و500 ألف أورو، لتنفيذ نظام مندمج لحماية الطفولة في المغرب، من خلال مصالح اجتماعية جهوية للقرب، وأن 4 في المائة من هذه الميزانية تم تنفيذها.

وفيما يتعلق بدور وزارة المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في تنسيق التدخلات في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لهذا الغرض، ردت الحكومة، بأن هذه الوزارة هي الأداة الحكومية المكلفة بتنسيق سياسات واستراتيجيات وبرامج تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، مشيرة إلى أنها تتوفر على مديرية لحماية المرأة والطفل والأسرة منذ سنة 2013. وبخصوص الميزانية التي ترصدها الوزارة لحماية حقوق الطفل، ردت الحكومة بأن ميزانية الاستثمار لدى هذه الوزارة وصلت إلى 102 مليون و690 ألف درهم سنة 2013، وأن نسبة تنفيذها تصل إلى 90 في المائة.

هل تنتقم الداخلية من «أمنيستي»؟

1463/1-2

السكتاوي: المنع رد فعل من السلطة على حملة مناهضة التعذيب

■ أحمد مدياني ■

توعدت منظمة العفو الدولية على لسان الناطق الرسمي باسم فرعها في المغرب، بحملة دولية واسعة ضد قرار منعها من تنظيم مخيم تربوي حقوقي، كان سيحتضنه المركب الدولي بمدينة بوزنيقة أول يوم أمس الاثنين.

وجاء قرار المنع بشكل مفاجئ، حسب ما صرح به محمد السكتاوي، لـ«أخبار اليوم»، حيث إن القرار بلغهم عبر مقال نشرته «وكالة المغرب العربي للأنباء»، والذي ترجمته السلطات المحلية على أرض الواقع بإقفال الباب المؤدي إلى الفضاء الداخلي للمركز بالسلاسل والأقفال، وهو أمر غير عادي وكأن جحافل من البشر ستقتحمه، على حد تعبير السكتاوي.

المخيم كان سيعرف مشاركة قرابة 40 مستفيدا، من بينهم شباب قادمون من منطقة الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا وتركيا وهولندا وإيطاليا وجنسيات أخرى، وهي المرة الأولى التي يمنع فيها نشاط مماثل، دأبت المنظمة على تنظيمه طيلة 16 سنة بالمغرب.

وفي ما يخص خلفيات قرار المنع، يعتقد محمد السكتاوي، أن السلطات المغربية أصبحت تنزعج من التقارير التي ترفعها المنظمة حول أوضاع حقوق الإنسان، خاصة «حملة مناهضة التعذيب»، التي ستتوج بوقفة دولية أمام البرلمان المغربي.

وفي اتصال هاتفي بوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، قال في تصريح مقتضب لـ«أخبار اليوم»، إن المعطيات الواردة في وكالة المغرب العربي للأنباء هي المتوفرة إلى حدود الساعة (بعد زوال أمس) بخوص قرار منع مخيم «أمنيستي»، معبرا عن نيته «تتبع الملف بشكل دقيق وإصدار موقف» انطلاقا من البحث الذي سيقوم به في الموضوع.

● التفاصيل ص2

السكتاوي: علمنا بقرار منع عبر قصاصة من «لاماب»

«أمنيستي» تتوعد الداخلية بحملة دولية بعد منعها من مخيم حقوقي

1463 1A-2

■ أحمد مدياني ■

مُنعت من تنظيم مخيم حقوقي تربوي فتوعدت الداخلية بحملة دولية واسعة . منظمة العفو الدولية قالت إن قرار المنع كان مفاجئا ترجمته السلطات المحلية بإقفال الباب المؤدي إلى الفضاء الداخلي للمركب الدولي بمدينة بوزنيقة بالسلاسل والأقفال في وجه أربعين مستفيدا .

من ورشة سابقة لأمنيستي

سلسلة حديدية وقفل بلفان باب مدخل مركز «مولاي الرشيد» الدولي بمدينة بوزنيقة، هذا ما صادفه نشطاء وأعضاء منظمة «أمنيستي المغرب» رفقة ضيوفهم من مختلف الجنسيات، مما حال دون تنظيمهم لمخيم تربوي وحقوقي كان سيجمع قرابة 40 مستفيدا، من بينهم شباب قادمون من منطقة الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا وتركيا وهولندا وإيطاليا وجنسيات أخرى.

وحول تداعيات قرار المنع الذي قال عنه محمد السكتاوي، الناطق الرسمي باسم منظمة العفو الدولية (فرع المغرب)، إنه «مفاجئ، حيث لم تصلهم أية ورقة تبرر خلفياته»، بل أخبروا به فقط كباقي المغاربة عبر وكالة المغرب العربي للأنباء التي نشرت قرار المنع، اعتبر المتحدث ذاته أن ذلك الأمر سابقة لم يشهدها المغرب حتى في فترة هيمنة وزارة الداخلية على عهد وزيرها الأسبق إدريس البصري، إذ أن المنظمة دأبت خلال 16 سنة الماضية على تنظيم مخيمها بصفة عادية ومستمرة، والأكثر من ذلك، لم يسبق أن منع ولا نشاط واحد للمنظمة فوق التراب المغربي، قبل أن يصدم ضيوف المغرب، أول يوم أمس، بمنعهم من ولوج المركب الدولي بـ «بوزنيقة»، دون أن تقدم إدارته توضيحات بهذا الشأن، ودون أن يرد باشا المدينة عن اتصالات أعضاء «أمنيستي المغرب» الذين تنقلوا نحو مكتبه بنفس المدنية دون أن يستطيعوا لقاءه.

وأكد محمد السكتاوي في تصريحه لـ «أخبار اليوم» على توصل مختلف المصالح بما فيها السلطات المحلية ووزارة الشباب والرياضة وإدارة المركب بكافة الوثائق القانونية التي تخص النشاط، والتي أبدت موافقتها عليه قبل مدة طويلة، كما كشف في الوقت ذاته، عن اتصالات جرت بينه وبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسه إدريس اليازمي وأمينه العام محمد الصبار، اللذين نفيا علمهما بالأمر، وهو نفس الشيء الذي عبر عنه المندوب الحكومي في وزارة حقوق الإنسان.

وعن رد فعل المنظمة توعد السكتاوي بـ «إصدار بيان في الموضوع على المستوى الدولي، ستعقبه تحركات داخل وخارج المغرب، وهو الشيء الذي أبدت مجموعة من المنظمات الحقوقية استعدادها للمشاركة فيه ضد قرار المنع».

أما في ما يخص الخلفيات المحتملة لقرار المنع، يعتقد السكتاوي -في تصريحه- أن السلطات المغربية أصبحت منزعجة من التقارير التي ترفعها المنظمة حول أوضاع حقوق الإنسان، خاصة «حملة مناهضة التعذيب»، التي ستتوج بوقفة دولية أمام البرلمان المغربي، لمساندة أحد المعتقلين (علي أعراس) الذي ادعى تعرضه للتعذيب.

وفي هذا الإطار، سيعقد لقاء بين «أمنيستي» ووزير العدل والحريات لتسليمه توقيعات تضامنية مع المعتقل السابق، جمعت على المستوى العالمي، وذلك يوم 18 شتنبر المقبل. وستشهد الوقفة حضور فروع الدول المشاركة في الحملة التضامنية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الأمانة الدولية للمنظمة في لندن.

المغرب أمام امتحان حقوق الطفل بجنيف

73141

للوقوف على مدى إعمال البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية

■ محمد حجيوي

بشارك وفد مغربي، اليوم الأربعاء وغدا الخميس أمام الدورة 67 للجنة الأممية المكلفة بالطفولة بجنيف، في فحص تقرير المملكة الجامع للتقرير الأولي حول تطبيق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والتقرير الثاني المتعلق بتطبيق البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، والتقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل التي يخلد العالم ذكرى ميلادها الخامس والعشرين.

وفي هذا السياق، انكب ممثلون عن المجتمع المدني وأطفال برلمانيون، أول أمس الاثنين بالرباط، على مناقشة مضامين تقارير المجتمع المدني الموازية المتعلقين بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكول الثاني المكمل لها، بدعوة من المرصد الوطني لحقوق الطفل، وذلك قصد الاستماع إلى وجهات نظر الأطفال أنفسهم وجمعيات المجتمع المدني التي تتقدم بتقارير موازية للتقرير الحكومي الرسمي، بخصوص التقريرين الثالث والرابع والتقارير الموازية.

وقد مكن هذا اللقاء التشاوري من بلورة مجموعة من التوصيات ذات الصلة، سيدمجها المرصد الوطني لحقوق الطفل في تقريره الموازي الذي يعرضه أمام الدورة الـ 67 للجنة الأممية المكلفة بالطفولة بجنيف.

وأبرز المدير التنفيذي للمرصد المصطفى دنيال، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا اللقاء باعتباره «الأخير قبيل امتحان جنيف»، يشكل إضافة أساسية تعتز بها البلاد من خلال إشراك الجميع، بمن فيهم الأطفال والمجتمع المدني بفاعليه الأساسيين في مجال الطفولة، في تقييم التقارير الموازية، بما يعكس التراكمات التي حققتها البلاد في مجال الطفولة على مدى سنوات.

وأضاف المصطفى دانيال أن خلاصات اللقاء ستساهم في بلورة أسلوب جديد في التعامل مع حقوق الطفل مستقبلا بعد قرب انتهاء موعد أهداف الألفية من أجل التنمية والخطة الوطنية لحماية الطفولة في 2015، مؤكدا على وجود حاجة ماسة لأجندة جديدة للطفولة بالمغرب يساهم في تحديد أهدافها المجتمع المدني انطلاقا من الخبرة التي راكمها في هذا المجال.

وأكد المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل على أن المرحلة المقبلة تعتبر حاسمة في ظل التحديات التي لا تزال مطروحة أمام الطفولة بالمغرب والتي تستدعي التفكير في كيفية مواجهتها، رغم الحركية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ التوقيع على الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل.

وقد شارك في هذا اللقاء ممثلو قطاعات حكومية معنية بالطفولة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرلمانيون ومؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعدد من فعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال حقوق الإنسان ومناضلون وممثلون لبرلمان الطفل وشباب من قدماء برلمان الطفل.

في المقابل يراس الوفد الرسمي المغربي الذي حل بجنيف وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، وممثلي القطاعات الحكومية المعنية بقضايا الطفولة.

يشار أن المادتين 34 و 35 من اتفاقية حقوق الطفل تنصان على إلزام الحكومات بحماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة، واتخاذ كافة الإجراءات المتاحة لضمان عدم تعرضهم للخطف أو البيع أو التهريب إلى أماكن أخرى.

ويكمل البروتوكول الاختياري المتعلق بالاتجار في الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد والعروض الإباحية، هذه الاتفاقية وذلك بوضع شروط تفصيلية للدول من أجل القضاء على جميع أنواع الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة في حق الأطفال وحمايتهم من البيع لأغراض غير جنسيه مثل العمالة بالإكراه والتبني غير المشروع وتجارة أعضاء الجسم.

وتعرف أحكام هذا البروتوكول الذي صادقت عليه 100 دولة ضمنها المغرب، انتهاكات «بيع الطفل» و«بغاء الطفل» و«استخدام الطفل في المواد والعروض الإباحية»، وتلزم الحكومات بتجريم ومعاقبة جميع الأفعال ذات الصلة بهذه الانتهاكات.

كما يطالب البروتوكول الاختياري بمعاقبة ليس فقط الأشخاص الذين عرضوا أو نقلوا الأطفال لغرض الاستغلال الجنسي أو العمل بالإكراه أو تجارة الأعضاء، بل أيضا الذين قبلوا بالفعل تلك العروض، في المقابل يحمي البروتوكول حقوق و مصالح الضحايا الأطفال، ويلزم الحكومات بتقديم الخدمات القانونية والأشكال أخرى من الدعم.

ويقضي الالتزام بإيلاء الأولوية لمصلحة الطفل الفضلى في أي من التعاملات مع نظام القضاء الجنائي، بالإضافة إلى توفير العناية الطبية والنفسية والاقتصادية اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

تونس تبحث عن استلهام تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

لليوم الثاني على التوالي يواصل وفد من الهيأة التونسية للحقيقة والكرامة التونسية اطلاعها على التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، لاسيما عمل هيأة الإنصاف والمصالحة.

ولأنها فريدة في المنطقة المغاربية والشرق والأوسط، اختار الوفد برئاسة سهام بنسدرين أن يحط الرحال بالمغرب لاستجماع معطيات عن طبيعة عمل وحصيلة الهيأة المغربية باعتبار أن المغرب «قام بأول تجربة في الوطن العربي في مجال العدالة الانتقالية» حسب تصريح سهام بنسدرين لوكالة المغرب العربي للأنباء. الحقوقية التونسية كشفت على أن زيارة الوفد التونسي للمغرب تعد أول زيارة للهيأة «لأننا نعتقد أن المغرب قام بأول تجربة في الوطن العربي للعدالة الانتقالية»، والهدف حسب قولها هو «الاستماع أكثر إلى كل شيء والاطلاع على هذه التجربة ومدى تطبيق التوصيات التي خرجت بها هيأة الإنصاف والمصالحة وكيف تم تنفيذ مسار العدالة الانتقالية في المغرب». وقالت بنسدرين للوكالة ذاتها إنه «في الوقت الذي كانت فيه حرية التعبير والعمل الجمعوي وحرية الاجتماع مصادرة في تونس، فتح المغرب لنا فضاءاته العمومية ووفر لنا فرص العمل، وهذا سيبقى في ذاكرتنا ولن ننساه».

أولى اللقاءات كانت مع عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة، الذي ترأس اجتماعا مع الوفد التونسي، وصرح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن «اجتماع اليوم (أي الإثنين) يأتي في إطار مسلسل من الاتصالات والحوارات المتبادلة التي جرت سواء من خلال المجتمع المدني المغربي والتونسي والمركزيات النقابية بكلا البلدين، مضيفا أن «التونسيين كانوا على قرب من تجربة المغرب في مجال الإنصاف والمصالحة، خاصة الحقوقي المعروف كمال الجندوبي الذي «اشتغل معنا في تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة، وكذا من خلال العلاقة الوطيدة القائمة بين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي مع مختلف الفاعلين الحقوقيين في تونس». وأكد أزريع لنفس الوكالة أن «التونسيين بعد الثورة انتقلوا، بعد النقاشات والحوارات، إلى هيكلة هيأة شبيهة بهيأة الإنصاف والمصالحة ستشتغل على ملفات الماضي من سنة 1955 إلى 2013 وهي مدة أكبر نسبيا مقارنة مع المدة التي اشتغلت عليها هيأة الإنصاف والمصالحة (من 1956 إلى 1999)»، مضيفا أن «الهيأة التونسية تشتغل على نفس القضايا التي اشتغلت عليها هيأة الإنصاف والمصالحة المغربية المتعلقة على الخصوص بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، بالإضافة إلى الانتخابات وهدر المال العام».

وكشف أزريع أن «الحقوقيين التونسيين يعملون في إطار ورشات عمل مع نظرائهم المغاربة من أجل توسيع المعرفة بالتجربة المغربية وخلاصاتها والتعرف على تجربة جبر الضرر الفردي وجبر الضرر الجماعي، وكذا الإشكالات التي واجهت هيأة الإنصاف والمصالحة باعتبار أن من أهم الأعمال التفكير في إغلاق ملفات الماضي بعد فتحها». كما أكد أن «التجربة المغربية مطلوبة سواء في اليمن أو تونس أو غيرها من البلدان الإفريقية خاصة في مالي التي يتم الاشتغال معها حاليا حول هذا الجانب، مشيرا إلى أن ذلك يندرج ضمن مسلسل لتعريف وتقديم التجربة المغربية من أجل إغناء التجربة المغاربية في هذا المجال». أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدمون لوفد الهيأة التونسية للحقيقة والكرامة عروضا عن قرب ستشمل ثلاثة محاور كبرى وهي «سياق ونشأة العدالة الانتقالية بالمغرب» و«تفعيل ولاية هيأة الإنصاف والمصالحة» و«الإشكاليات والدروس المستخلصة». وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتم في هذا الإطار تقديم العديد من المساهمات تهم على الخصوص: «السياق : مدخل للتاريخ السياسي للمغرب»، «حقوق الإنسان : الإصلاحات المؤسساتية والفاعلون المجتمعيون»، «بروز إشكالية العدالة الانتقالية» و«الهيأة المستقلة للتحكيم». كما سيتم تقديم عروض حول عمل هيأة الإنصاف والمصالحة (تفعيل الهيأة، كشف الحقيقة، جلسات الاستماع العمومية، جبر الضرر الفردي والجماعي، التقرير الختامي، تتبع تنفيذ التوصيات).

ويضم البرنامج أيضا عرض فيلم «جوهرة بنت الحبس»، وهو فيلم روائي للمخرج سعد الشرايبي يتناول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب بالإضافة إلى زيارة إلى مؤسسة «أرشيف المغرب» ولمقبرة ضحايا أحداث سنة 1981 وللجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب التي يتواجد مقرها بالدار البيضاء ويترأسها الدكتور عبد الكريم المانوزي وهي جمعية تعاني من تمويل أنشطتها، واضطرت لإغلاق مركز دشن بكوميسارية درب مولاي الشريف وهو الذي لم يمض على افتتاحه سوى سنة واحدة بسبب تنصل الوطني الوطني لحقوق الإنسان والدولة من مسؤوليتها تجاه ضحايا سنوات الرصاص. أشغال الدورة ستختتم يوم الجمعة المقبل بجلسة تقييمية سيترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحضور محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، و المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وبرونو بويزات، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب.

معتقلون سياسيون سابقون يضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

◆ الرباط، هاجر الريسوني

في خطوة تصعيدية، وبعدما بقيت ملفاتهم عالقة، قرر أعضاء في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحاملين للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة، خوض اعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع إضراب عن الطعام، إلى حين الاستجابة لمطالبهم وتسوية أوضاعهم الاجتماعية، التي قالوا إنها «تسير من سيء إلى أسوأ».

أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، صديقي رفيق، أو شريف حمو، إبن مناف عبد اللطيف، ندير مصطفى، والذين فضلوا اللجوء إلى التصعيد بعدما ضاقت بهم كل السبل، قضوا ليلة فاتح شتنبر أمام الباب الرئيسي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مفترشين الأرض، إذ دخلوا في اعتصام مفتوح منذ أول أمس الإثنين، احتجاجا عدم تسوية ملفاتهم من الحكومة.

وصرح ندير مصطفى أحد الضحايا المعتصمين «للأحداث المغربية» أنهم تعرضوا مساء أول أمس الإثنين، «للترهيب من قبل السلطات المحلية»، إذ طوقت قوات التدخل السريع مدخل المجلس، مسترسلا وذلك «من أجل منعنا من المبيت أمام المجلس»، لكن «صمود المناضلين حال دون ذلك»، يضيف ندير.

وجاء في بيان المعتصمين الذي توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه أنهم قاموا بكل المحاولات المشروعة، ويقول ضحايا زمن الرصاص، أنهم أقدموا من باب مسؤولياتهم، حسب لغة البيان، على «كل خطوات القانونية من أجل حل مشاكلنا»، والتي لخصها البيان في «اعتصامات وإضرابات عن الطعام منذ 2010، إضافة إلى مراسلتهم لكل الدوائر العليا ذات صلة بالموضوع»، لكن يضيف البيان، أن كل «هذه الإجراءات لم تجد نفعا»، فحسب الضحايا المعتصمين ف«أغلب المعتقلين السياسيين السابقين مازالوا يعانون من أوضاع كارثية من أمراض نفسية وصحية وإجتماعية جراء التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له».

ممثلون للمجتمع المدني وأطفال برلمانيون يناقشون بالرباط التقارير الموازية للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمغرب حول إعمال الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل

■ يناقش ممثلون للمجتمع المدني وأطفال برلمانيون، اول أمس الإثنين بالرباط، مضامين تقارير المجتمع المدني الموازية للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمغرب المتعلقين بالاتفاقية الأممية لحقوق الطفل والبروتوكول الثاني المكمل لها قبل يومين من عرض التقريرين بجنيف أمام الدورة ال 67 للجنة الأمم المتحدة المكلفة بمتابعة إعمال الاتفاقية.

ويخول اللقاء الإخباري، الذي نظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل، إشراك الأطفال أنفسهم، ممثلين بالأطفال البرلمانيين، وجمعيات من المجتمع المدني لم تتقدم بتقارير موازية للتقرير الحكومي الرسمي، عبر الإدلاء برأيهم في التقريرين الثالث والرابع والتقارير الموازية وصياغة توصيات في هذا الصدد سيقوم المرصد بعرضها في إطار مساهمته في اجتماع جنيف الذي يتزامن مع احتفال العالم بالذكرى 25 لميلاد الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، أبرز المدير التنفيذي للمرصد السيد المصطفى دنيال، أن هذا اللقاء باعتباره "الأخير قبيل امتحان جنيف" يشكل إضافة أساسية تعتز بها البلاد من خلال إشراك الجميع، بمن فيهم الأطفال والمجتمع المدني بفاعليه الأساسيين في مجال الطفولة، في تقييم التقارير الموازية، بما يعكس التراكمات التي حققتها البلاد في مجال الطفولة على مدى سنوات.

وأضاف السيد دانيال أن خلاصات اللقاء ستساهم في بلورة أسلوب جديد في التعامل مع حقوق الطفل مستقبلا بعد قرب انتهاء موعد أهداف الألفية من أجل التنمية والخطة الوطنية لحماية الطفولة في 2015، مؤكدا على وجود حاجة ماسة لأجندة جديدة للطفولة بالمغرب يساهم في تحديد أهدافها المجتمع المدني انطلاقا من الخبرة التي راكمها في هذا المجال.

وأكد المدير التنفيذي للمرصد على أن المرحلة المقبلة تعتبر حاسمة في ظل التحديات التي لا تزال مطروحة أمام الطفولة بالمغرب والتي تستدعي التفكير في كيفية مواجهتها، رغم الحركية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ التوقيع على الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل.

وبخصوص التقارير الموازية التي تقدمها المؤسسات غير الحكومية، شدد السيد دنيال على أهميتها على اعتبار انها تصب في صالح الطفولة وتفسح المجال أمام الرأي الآخر خارج الإطار الرسمي الحكومي في الاشتغال على قضايا الطفل ورصد مكامن الخلل والقصور في التنفيذ وتقييم مدى فعالية الآليات القائمة لحماية الطفولة.

وشارك في اللقاء ممثلو قطاعات حكومية معنية بالطفولة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرلمانيون ومؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعدد من فعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال حقوق الإنسان ومناضلون وممثلون لبرلمان الطفل وشباب من قدماء برلمان الطفل.

وتم خلال اللقاء تقديم عرض حول آليات مراقبة إعمال الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل ومساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 67 للجنة الأمم المتحدة المكلفة بالطفولة وعرض حول أحد التقارير الموازية التي أعدها الائتلاف الجمعوي من أجل حقوق الطفل والحماية الأسرية.

وتشمل التقارير الموازية أيضا مواضيع تهم بالخصوص الطفلات الخادمات، والزواج المبكر، وتغذية الرضع والأطفال الصغار، وأطفال الشوارع والأطفال المتخلى عنهم وبدون مأوى.

ويشارك الوفد المغربي، يومي 3 و4 شتنبر الجاري أمام الدورة 67 للجنة الأممية المكلفة بالطفولة، في فحص تقرير المملكة الجامع للتقرير الأولي حول تطبيق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والتقرير الثاني المتعلق بتطبيق البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، والتقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

ويضم الوفد، الذي ترأسه وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السيدة بسيمة الحقاوي، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، وممثلي القطاعات الحكومية المعنية بقضايا الطفولة.

عن اسبانيا بينما يعتبر 19 في المائة ان امر الانفصال شانه الجميع .

سهام بنسدرين:

تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب تعد الأولى بالوطن العربي

3464/3

قالت سهام بنسدرين رئيسة هيئة "الحقيقة والكرامة" التونسية، الاثنين بالرباط، إن المغرب قام بأول تجربة في الوطن العربي في مجال العدالة الانتقالية.

وأوضحت بنسدرين، التي تترأس وفدا حقوقيا تونسيا يقوم بزيارة للمغرب إلى غاية خامس شتنبر الجاري، أن الزيارة الحالية للوفد التونسي تروم استلهام هذه التجربة المغربية والتعلم منها خاصة "جوانبها الإيجابية والناجحة". وكشفت الحقوقية التونسية عن أن زيارة الوفد التونسي للمغرب تعد أول زيارة للهيئة "لأننا نعتقد أن المغرب قام بأول تجربة في الوطن العربي للعدالة الانتقالية"، مشيرة إلى أن لقاءات الوفد التي سيجريها بالمغرب تهدف إلى "الاستماع أكثر إلى كل شيء، والاطلاع على هذه التجربة ومدى تطبيق التوصيات التي خرجت بها هيئة الإنصاف والمصالحة وكيف تم تنفيذ مسار العدالة الانتقالية في المغرب". وأشارت إلى انه في الوقت الذي كانت فيه حرية التعبير والعمل الجمعوي وحرية الاجتماع "مصادرة في تونس، فتح المغرب لنا فضاءاته العمومية ووفر لنا فرص العمل، وهذا سيبقى في ذاكرتنا وان ننساه".

وكان قد تم في يونيو الماضي تنصيب الهيئة التونسية للحقيقة والكرامة برئاسة سهام بنسدرين، المدافعة المعروفة عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وكلفت بالتقصي حول انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت بتونس ما بين 1955 و2013 وكشف الحقيقة بشأنها ووضع طرق تعويض الضحايا واقتراح توصيات للإصلاحات الكفيلة بعدم تكرار وقوع الانتهاكات. من جهته، أكد عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-الفنيطرة، الذي ترأس اجتماعا مع الوفد التونسي، في تصريح مماثل، أن لقاء اليوم يأتي في إطار مسلسل من الاتصالات والحوارات المتبادلة التي جرت سواء من خلال المجتمع المدني المغربي والتونسي والمركزيات النقابية بكلا البلدين.

وأبرز أن التونسيين كانوا على قرب من تجربة المغرب في مجال الإنصاف والمصالحة، خاصة الحقوقي المعروف كمال الجندوبي الذي "اشتغل معنا في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا من خلال العلاقة الوطيدة القائمة بين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي مع مختلف الفاعلين الحقوقيين في تونس".

وأكد أزريع أن التونسيين بعد الثورة انتقلوا، بعد النقاشات والحوارات، إلى هيكلة هيئة شبيهة بهيئة الإنصاف والمصالحة ستشتغل على ملفات الماضي من سنة 1955 إلى 2013 وهي مدة اكبر نسبيا مقارنة مع المدة التي اشتغلت عليها هيئة الإنصاف والمصالحة (من 1956 إلى 1999)" وأشار إلى أن الهيئة التونسية تشتغل على نفس القضايا التي اشتغلت عليها هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية المتعلقة على الخصوص بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، بالاضافة إلى الانتخابات وهدر المال العام وكشف أن الحقوقيين التونسيين يعملون في إطار ورشات عمل مع نظرائهم المغاربة من أجل توسيع المعرفة بالتجربة المغربية وخلاصاتها والتعرف على تجربة جبر الضرر الفردي وجبر الضرر الجماعي، وكذا الإشكالات التي واجهت هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبار أن من اهم الأعمال التفكير في إغلاق ملفات الماضي بعد فتحها

وأكد أن التجربة المغربية مطلوبة سواء في اليمن أو تونس او غيرها من البلدان الافريقية خاصة في مالي التي يتم الاشتغال معها حاليا حول هذا الجانب، مشيرا إلى أن ذلك يندرج ضمن "مسلسل لتعريف وتقديم التجربة المغربية من أجل إغناء التجربة المغاربية في هذا المجال".

وسيتم خلال زيارة الوفد التونسي تقديم عروض حول "سياق ونشأة العدالة الانتقالية بالمغرب" و"تفعيل ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة"، و"الإشكاليات والدروس المستخلصة"، و"السياق : مدخل للتاريخ السياسي للمغرب"، و"حقوق الإنسان : الإصلاحات المؤسساتية والفاعلين المجتمعيين"، و"بروز إشكالية العدالة الانتقالية"، "الهيئة المستقلة للتحكيم". وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، سيتم ايضا تقديم عروض حول عمل هيئة الإنصاف والمصالحة (تفعيل الهيئة، كشف الحقيقة، جلسات الاستماع العمومية، جبر الضرر الفردي والجماعي، التقرير الختامي، تتبع تنفيذ التوصيات).

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

ممثلون للمجتمع المدني وأطفال برلمانيون يناقشون التقارير الموازية للتقريرين الـ3 والـ4 للمغرب حول إعمال الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل

ممثلون للمجتمع المدني وأطفال برلمانيون

3/6/13

ناقش ممثلون للمجتمع المدني وأطفال برلمانيون، الإثنين بالرباط، مضامين تقارير المجتمع المدني الموازية للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمغرب المتعلقين بالاتفاقية الأممية لحقوق الطفل والبروتوكول الثاني المكمل لها قبل يومين من عرض التقريرين بجنيف أمام الدورة ال 67 للجنة الأمم المتحدة المكلفة بمتابعة إعمال الاتفاقية.ويخول اللقاء الإخباري، الذي نظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل، إشراك الأطفال أنفسهم، ممثلين بالأطفال البرلمانيين، وجمعيات من المجتمع المدني لم تتقدم بتقارير موازية للتقرير الحكومي الرسمي، عبر الإدلاء برأيهم في التقريرين الثالث والرابع والتقارير الموازية وصياغة توصيات في هذا الصدد سيقوم المرصد بعرضها في إطار مساهمته في اجتماع جنيف الذي يتزامن مع احتفال العالم بالذكرى 25 لميلاد الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل. وفي تصريح صحفي أبرز المدير التنفيذي للمرصد المصطفى دنيال، أن هذا اللقاء باعتباره "الأخير قبيل امتحان جنيف" يشكل إضافة أساسية تعتز بها البلاد من خلال إشراك الجميع، بمن فيهم الأطفال والمجتمع المدني بفاعليه الأساسيين في مجال الطفولة، في تقييم التقارير الموازية، بما يعكس التراكمات التي حققتها البلاد في مجال الطفولة على مدى سنوات.وأضاف دانيال أن خلاصات اللقاء ستساهم في بلورة أسلوب جديد في التعامل مع حقوق الطفل مستقبلا بعد قرب انتهاء موعد أهداف الألفية من أجل التنمية والخطة الوطنية لحماية الطفولة في 2015، مؤكدا على وجود حاجة ماسة لأجندة جديدة للطفولة بالمغرب يساهم في تحديد أهدافها المجتمع المدني انطلاقا من الخبرة التي راكمها في هذا المجال. وأكد المدير التنفيذي للمرصد على أن المرحلة المقبلة تعتبر حاسمة في ظل التحديات التي لا تزال مطروحة أمام الطفولة بالمغرب والتي تستدعي التفكير في كيفية مواجهتها، رغم الحركية الكبيرة التي شهدتها البلاد منذ التوقيع على الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل. وبخصوص التقارير الموازية التي تقدمها المؤسسات غير الحكومية، شدد دنيال على أهميتها على اعتبار أنها تصب في صالح الطفولة وتفسح المجال أمام الرأي الآخر خارج الإطار الرسمي الحكومي في الاشتغال على قضايا الطفل ورصد مكامن الخلل والقصور في التنفيذ وتقييم مدى فعالية الآليات القائمة لحماية الطفولة. وشارك في اللقاء ممثلو قطاعات حكومية معنية بالطفولة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرلمانيون ومؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعدد من فعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال حقوق الإنسان ومناضلون وممثلون لبرلمان الطفل وشباب من قدماء برلمان الطفل.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

5 آلاف فاعل حكومي في المنتدى الدولي لحقوق الإنسان بمراكش من 27 إلى 30 نونبر

3161 13

إدريس اليزمي يؤكد ببوينوس إيرس على نجاح هذا المنتدى وجعله لبنة أساسية في إرساء التعاون جنوب-جنوب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان

(أرشيف) * إدريس اليزمي

أجرى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء الاثنين ببوينوس أيرس، لقاء مع أعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني ، تركز بالخصوص حول المنتدى الدولي لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه بمراكش ما بين 27 و30 نونبر القادم.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد اليزمي ، الذي كان مرفوقا خلال هذا اللقاء بسفير المغرب لدى الأرجنتين فؤاد يزوغ ، على أهمية هذا المنتدى الذي سيشهد مشاركة أزيد من خمسة آلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وستتمحور أشغاله حول مواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان.

وشدد على حرص المغرب على نجاح هذا المنتدى وجعله لبنة أساسية في إرساء التعاون جنوب-جنوب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان ، مبرزا في هذا السياق مدى الاهتمام الذي توليه المملكة للنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق القانون. وأعرب عن أمله في أن تكون مشاركة الأرجنتين في المنتدى نشيطة ، معتبرا أن التجربة الأرجنتينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان شكلت حافزا على قيام تجارب مماثلة في بقاع أخرى من العالم. من جانبه أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب الأرجنتيني ، ريمو دي كارلوتا خلال هذا اللقاء الذي حضره ممثلو عدد من الجمعيات الأرجنتينية المعنية بحقوق الإنسان ،أن منتدى مراكش سيكون مناسبة لتمتين أواصر التعاون بين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان بالبلدين، مشيدا بالجهود المبذولة من طرف المغرب في هذا الصدد. أما رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأرجنتيني ، غيرمو كارمونا ، فأشاد بالتقدم الذي حققه المغرب في مجال ترسيخ الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون ،مبرزا أنه وقف خلال زيارة قام بها للمغرب في دجنبر 2012 على مدى التقدم الذي حققته المملكة في هذا المجال.

وقال إن المغرب باشر إصلاحاته في هذا المجال" قبل حلول الربيع العربي الذي زعزع العديد من بلدان المنطقة".

ومن جهتهم أشاد أعضاء من اللجنتين من مشارب سياسية مختلفة بالإصلاحات التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل دعم حقوق الإنسان وتبويئ المغرب المكانة اللائقة به بين الأمم معربين عن عزمهم على العمل من أجل إنجاح المنتدى الدولي المقبل لحقوق الإنسان وكان موضوع منتدى مراكش لحقوق الإنسان أيضا محور لقاءات أجراها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في وقت سابق من يوم أمس مع كل من كارولينا بيريز كولمان كاتبة الدولة للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الأرجنتينية و لوكاس سيرنا كاتب الدولة للشؤون المؤسساتية بنفس الوزارة و إيريك أمسلير المكلف بالمهمة ذاتها بوزارة الدفاع .

السيد اليزمي يستعرض ببوينوس أيرس المسار الإصلاحي للمغرب والتحضيرات الجارية للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

شاركأضف تعليق (0)h30و.م.ع 05 03.09.2014

بوينوس أيرس 03 شتنبر 2014/ومع/ استعرض السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال لقاء نظم، عشية أمس الثلاثاء ببوينوس أيرس، بحضور شخصيات مرموقة على الصعيد الدولي في المجال الحقوقي، المسار الإصلاحي الذي ينهجه المغرب والتحضيرات الجارية لتنظيم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش من 27 إلى 30 نونبر المقبل. وأبرز السيد اليزمي خلال هذا اللقاء ، الذي حضره سفير المغرب ببوينوس أيرس السيد فؤاد يزوغ والكاتبة التنفيذية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان كاتيا دوديك ، ورئيس ومديرة المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان التابع لليونيسكو على التوالي بالتازار غارسون وأدريانا أرسي، أن الإصلاحات التي شهدها المغرب على الصعيدين المؤسساتي والحقوقي ليست نتيجة ل" الربيع العربي" بل ثمرة نهج اعتمده منذ سنين عديدة، مشيرا في هذا الصدد بالخصوص إلى الحق في التعليم والمساواة بين الجنسين وتمدرس النساء والحق في الولوج إلى الإعلام. وبعد أن ذكر بأن المغرب اعتمد دوما التعددية الحزبية ، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المسار الإصلاحي للمغرب ما فتئ يتعزز باستمرار، مشيرا في هذا الصدد بالخصوص إلى هيأة الإنصاف والمصالحة ودستور 2011 الذي يعتبر الأكثر تقدما في المنطقة . ومن جهة أخرى، تطرق السيد اليزمي إلى ما تم القيام به في إطار التحضير للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان مستعرضا أشغال المجلس العلمي الدولي الذي سيعقد ثالث اجتماع له في 20 شتنبر الجاري من أجل حصر جدول أعمال المنتدى . وأوضح أن هذا الملتقى، الذي سيشهد مشاركة حوالي 5000 مندوب وسيشمل برنامجه أزيد من 100 نشاط، سيتناول العديد من المحاور المتعلقة بالخصوص بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني والتضامن جنوب- جنوب والتنوع الثقافي، مؤكدا أن المنتدى سيكون منبرا لحرية الرأي . وكان السيد اليزمي قد عقد قبل ذلك لقاء مع كاتب الدولة الأرجنتيني لحقوق الإنسان، مارتين فريسنيدا حول التحضير للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان. وبالمناسبة أكد السيد فريسنيدا أن الأرجنتين والمغرب يحدوهما نفس الحرص على النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون، معربا عن استعداد بلاده للمساهمة بشكل نشيط في منتدى مراكش . وسبق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن استعرض أول أمس الاثنين موضوع التحضير للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان مع كل من السيدة كارولينا بيريز كولمان ،كاتبة الدولة للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الأرجنتينية ، والسيد لوكاس سيرنا، كاتب الدولة للشؤون المؤسساتية بنفس الوزارة والسيد إيريك أمسلير، المكلف بالمهمة ذاتها بوزارة الدفاع . كما كان نفس الموضوع محور لقاء بين السيد اليزمي وأعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني بحضور ممثلين عن عدد من الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان.

http://www.akhbarona.com/divers/87832.html

http://www.menara.ma/ar/2014/09/03/1339295-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A8%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B3-%D8%A3%D9%8A%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

منتدى مراكش الدولي لحقوق الإنسان يجمع بين السيد إدريس اليزمي وبرلمانيين أرجنتينيين في ببوينوس أيرس

بتاريخ 2 سبتمبر, 2014 - بقلم ومع

أجرى السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أمس الاثنين 02 شتنبر 2014 ببوينوس أيرس، لقاء مع أعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني ، تركز بالخصوص حول المنتدى الدولي لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه بمراكش ما بين 27 و30 نونبر القادم.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد اليزمي ، الذي كان مرفوقا خلال هذا اللقاء بسفير المغرب لدى الأرجنتين السيد فؤاد يزوغ ، على أهمية هذا المنتدى الذي سيشهد مشاركة أزيد من خمسة آلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وستتمحور أشغاله حول مواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان.

وشدد على حرص المغرب على نجاح هذا المنتدى وجعله لبنة أساسية في إرساء التعاون جنوب-جنوب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان ، مبرزا في هذا السياق مدى الاهتمام الذي توليه المملكة للنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق القانون.

وأعرب عن أمله في أن تكون مشاركة الأرجنتين في المنتدى نشيطة ، معتبرا أن التجربة الأرجنتينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان شكلت حافزا على قيام تجارب مماثلة في بقاع أخرى من العالم.

من جانبه أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب الأرجنتيني ، ريمو دي كارلوتا خلال هذا اللقاء الذي حضره ممثلو عدد من الجمعيات الأرجنتينية المعنية بحقوق الإنسان ،أن منتدى مراكش سيكون مناسبة لتمتين أواصر التعاون بين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان بالبلدين، مشيدا بالجهود المبذولة من طرف المغرب في هذا الصدد. أما رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأرجنتيني ، غييرمو كارمونا ، فأشاد بالتقدم الذي حققه المغرب في مجال ترسيخ الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون ،مبرزا أنه وقف خلال زيارة قام بها للمغرب في دجنبر 2012 على مدى التقدم الذي حققته المملكة في هذا المجال.

وقال إن المغرب باشر إصلاحاته في هذا المجال" قبل حلول الربيع العربي الذي زعزع العديد من بلدان المنطقة".

ومن جهتهم أشاد أعضاء من اللجنتين من مشارب سياسية مختلفة بالإصلاحات التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل دعم حقوق الإنسان وتبويئ المغرب المكانة اللائقة به بين الأمم معربين عن عزمهم على العمل من أجل إنجاح المنتدى الدولي المقبل لحقوق الإنسان.

وكان موضوع منتدى مراكش لحقوق الإنسان أيضا محور لقاءات أجراها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في وقت سابق من يوم أمس مع كل من السيدة كارولينا بيريز كولمان كاتبة الدولة للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الأرجنتينية والسيد لوكاس سيرنا كاتب الدولة للشؤون المؤسساتية بنفس الوزارة والسيد إيريك أمسلير المكلف بالمهمة ذاتها بوزارة الدفاع .

http://akhbarok24.com/5800.html

محتجّون من "ضحايا سنوات الرصاص" يعتصمون أمام الCNDH

هسبريس – محمد الراجي (صور مصطفى بهلول)
الثلاثاء 02 شتنبر 2014 - 23:00

تخوض مجموعة من "ضحايا سنوات الرصاص"، المنتمين إلى المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، اعتصاما أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، منذ مساء يوم أمس الاثنين، ويستعدّون للدخول في إضراب عن الطعام، في حال عدم الاستجابة لمطالبهم التي رفعوها إلى المجلس، حسب ما أفاد به المصطفى نذير، أحدُ المعتصمين.

وأضاف المتحدّثُ في حديث لهسبريس، أنّ عددا من المسؤولين الأمنيين حلّوا بالمكان الذي يعتصم به المحتجّون مساء أمس، محاولين منعهم من خوض الاعتصام أمام المجلس، "غيرَ أنّنا تمسكّنا بحقنا في خوض الاعتصام، وبعد شدّ وجذب لما يُقارب أربع ساعات ابتعدنا قليلا عن بوّابة المجلس وبدأنا اعتصامنا"، يردف المتحدّث.

ويأتي الاعتصام المفتوح الذي يخوضه أربعة من أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، وهم من عائلات ضحايا سنوات الرصاص، والذي يخوضونه تحت شعار "نحن لسنا بالمتاجرين في المآسي وإنما نحن نطالب بحقوقنا كاملة لا منقوصة"، (يأتي) للمطالبة بتسوية أوضاعهم الاجتماعية التي يصفونها بـ"المزرية".

وقال أحدُ المعتصمين في حديث لهسبريس، وينحدرُ من مدينة بني ملال، توفيَ والده في معتقل "باب العلو" سنة 1963، إثر تعرّضه للتعذيب، وفْق تعبيره، إنّ عددا من ضحايا سنوات الرصاص لم يستفيدوا من تعويضات مناسبة لحجم الأضرار التي لحقتهم، وأضاف "نحن في عائلتنا لم نتلقّ سوى عشرة ملايين سنتيم، ونحن ثلاثة إخوة".

وأضاف المتحدّث الذي غزت الأخاديد العميقة وجهه الملفوح بأشعّة الشمس، والذي افترش قطعة كارتون غير بعيد من البوّابة الرئيسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قائلا "لا نعرف ما هي المعايير التي اعتمدوها لصرف التعويضات، ففيما لم نتلقّ نحن سوى عشرة ملايين، تلقّى أشخاص آخرون من ضحايا سنوات الرصاص مائة مليون أو أكثر".

ويأتي الاعتصام المفتوح الذي يخوضه أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، والذين يتّهمون الدولة بعدم تنفيذ المقررات التحكيمية الصادرة لفائدتهم عن هيأة الانصاف والمصالحة، بعد سلسلة من الاعتصامات والإضرابات عن الطعام التي خاضوها منذ سنة 2010، وقال المصطفى نذير "هذا الاعتصام سيكون مفتوحا، وسنخوض إضرابا عن الطعام إذا لم تتمّ الاستجابة لمطالبنا".

وتتمثل المطالبُ الرئيسية للمعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مطلبين رئيسيين، هما تنفيذ توصيات هيأة الانصاف والمصالحة، المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية، وكذا الادماج الاجتماعي. وأفاد المصطفى نذير أنّ المعتصمين اتفقوا، قبل قليل، على الدخول في إضراب عن الطعام ابتداء من بداية الأسبوع المقبل، في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، وهو الاضراب الذي قال إنه سيكون مفتوحا.

http://www.hespress.com/societe/239666.html

Le Forum mondial des droits de l'Homme à Marrakech du 27 au 30 novembre

El Yazami fait campagne à Buenos Aires

En préparation de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) prévue entre le 27 et le 30 novembre 2014 à Marrakech, Driss El Yazami, président du CNDH, était en visite cette semaine dans la capitale argentine. Accompagné de l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires, El Yazami a rencontré, lundi, les membres des commissions des droits de l'Homme et des affaires étrangères au Parlement argentin. Plusieurs représentants d'associations œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ont également pris part à cette rencontre. ■

Voir page 6

En préparation de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) prévue entre le 27 et le 30 novembre 2014 à Marrakech, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), était en visite cette semaine dans la capitale argentine.
Accompagné de l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires, El Yazami a rencontré, lundi, les membres des commissions des droits de l'Homme et des affaires étrangères au Parlement argentin. Plusieurs représentants d'associations œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme ont également pris part à cette rencontre.
A cette occasion, le président

du CNDH a affirmé la ferme volonté du Maroc de faire réussir cet événement, assurant que le forum devrait être « *...un jalon fondamental de la coopération Sud-Sud en matière de droits humains*». Driss El Yazami a également invité les députés argentins à une participation active lors du FMDH, d'autant plus que l'expérience de l'Argentine a été, selon lui, un catalyseur à l'éclosion d'expériences similaires dans d'autres pays du monde.

De son côté, le président de la commission des affaires extérieures de la Chambre des députés argentine, Guillermo Carmona, a exalté les avancées réalisées par le Maroc en ce qui concerne la consécration de la démocratie et de l'Etat de droit. Ajoutant que «*le Maroc a amorcé des réformes dans ce domaine bien avant l'avènement du Printemps arabe qui a secoué plusieurs pays de la région*».

Le président de la commission des droits de l'Homme à la Chambre des députés, Remo De Carlota, a, quant à lui, indiqué que le Forum sera l'occasion de raffermir les liens de coopération entre les deux pays en matière de droits de l'Homme, saluant les efforts du Maroc dans ce sens.

Le président du CNDH a également été reçu par la secrétaire d'Etat chargée de la politique extérieure au ministère argentin des relations extérieures, Carolina Perez Colman, le secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au même département, Lucas Serna, et le secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au ministère argentin de la défense, Eric Amsler.

Driss El Yazami a invité les députés argentins à une participation active lors du FMDH, d'autant plus que l'expérience de l'Argentine a été, selon lui, un catalyseur à l'éclosion d'expériences similaires dans d'autres pays du monde.

Le Forum mondial des droits de l'Homme rassemblera plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux afin de discuter de thématiques liées à la promotion des droits de l'Homme dans le monde. La première édition de ce forum a été organisée dans la capitale brésilienne en décembre 2013.

Coopération Sud-Sud

12059/5

El Yazami en tournée en Amérique latine en prévision du 2e FMDH de Marrakech

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a tenu, lundi soir à Buenos Aires, une rencontre avec les membres des commissions des droits de l'Homme et des Affaires étrangères au parlement argentin, axée notamment sur le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) prévu du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Intervenant à cette occasion, M. El Yazami, qui était accompagné de l'ambassadeur du Maroc à Buenos Aires, Fouad Yazourh, a souligné l'importance qui échoit à ce conclave mondial auquel prendront part plus de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux, invités tous à discuter de thématiques revêtant une grande importance pour la promotion des droits de l'Homme. Le Maroc est fermement résolu à faire réussir ce Forum et à en faire un jalon fondamental de la coopération sud-sud en matière des droits humains, a assuré M. El Yazami, faisant valoir l'intérêt que porte le Maroc à la promotion des droits de l'Homme et à la consécration de l'Etat de droit.

Il a, d'autre part, formé le voeu que la participation argentine soit active lors du FMDH, considérant que l'expérience de ce pays a servi de catalyseur à l'éclosion d'expériences similaires dans d'autres coins du monde.De son côté, le président de la commission des droits de l'Homme à la Chambre des députés argentine, Remo De Carlota a indiqué que le Forum de Marrakech sera l'occasion de raffermir les liens de coopération existant entre les instances concernées par les droits de l'Homme dans les deux pays, saluant les efforts consentis par le Maroc dans ce sens. Quant au président de la commission des Affaires extérieures de la Chambre des députés, Guillermo Carmona, il a exalté les progrès réalisés par le Royaume dans le domaine de la consécration de la démocratie et de l'Etat de droit, ajoutant avoir constaté in situ l'ampleur des acquis engrangés par le Maroc dans ce domaine, lors d'une visite qu'il a effectuée en décembre 2012. "Le Maroc a amorcé des réformes dans ce domaine bien avant l'avènement du printemps arabe qui a secoué plusieurs pays de la région", a-t-il fait observer. Pour leur part, les membres des deux commissions, issus de différents courants politiques, ont salué les réformes lancées par SM le Roi Mohammed VI pour promouvoir la culture des droits de l'Homme et donner au Royaume la place qui lui sied dans le concert des nations, faisant part de leur détermination à œuvrer pour couronner de succès la tenue du FMDH.

Cette rencontre s'est déroulée en présence de représentants de plusieurs associations argentines opérant dans le domaine des droits de l'Homme.

Le 2è FMDH a été également au centre d'entretiens tenus, plus tôt lundi, par M. El Yazami et la secrétaire d'Etat chargée de la politique extérieure au ministère argentin des relations extérieures, Mme Carolina Perez Colman, le secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au même département, Lucas Serna, et le secrétaire d'Etat chargé des affaires institutionnelles au ministère argentin de la Défense, Eric Amsler.

Sihem Ben Sedrine, présidente de l'Instance tunisienne «Vérité et Dignité»

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle est pionnière dans le monde arabe

12059/3

L'expérience du Maroc dans le domaine de la justice transitionnelle est pionnière dans le monde arabe, a affirmé, lundi à Rabat, la présidente de l'Instance tunisienne "Vérité et Dignité", Sihem Ben Sedrine.

Ben Sedrine qui préside une délégation tunisienne de militants des droits humains en séjour au Maroc jusqu'au 5 septembre courant, a déclaré à la MAP que cette mission a pour objectif de s'inspirer de l'expérience marocaine et de tirer profit notamment de ses volets "positifs et réussis".

Elle a révélé que cette visite dans le Royaume est la première du genre pour l'Instance parce que "nous croyons que le Maroc est le premier dans le monde arabe à mener une expérience dans le domaine de la justice transitionnelle", notant que les rencontres de la délégation qui seront entreprises au Maroc seront l'occasion pour avoir une idée plus claire sur cette expérience et sur la mise en application des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, en plus du processus de mise en œuvre de la justice transitionnelle au Maroc.

Et Ben Sedrine de préciser qu'au moment où les libertés d'expression, de l'action associative et de réunion "étaient confisquées en Tunisie, le Maroc nous a ouvert ses lieux publics, nous a fourni des occasions de travail, et cela restera à jamais gravé dans notre mémoire".

Pour rappel, il a été procédé en juin dernier à l'installation de l'Instance tunisienne Vérité et Dignité que dirige Siham Ben Sedrine, fervente défenseur des droits de l'Homme et de la liberté de la presse.

L'Instance a été chargée d'enquêter sur les violations des droits de l'Homme qui ont eu lieu en Tunisie entre les années 1955 et 2013, de révéler la vérité concernant ce dossier, de développer les moyens d'indemniser les victimes et de formuler des recommandations pour les réformes à introduire pour que les dépassements et les violations ne se reproduisent pas.

Pour sa part, le président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azrii, qui a présidé une réunion avec la délégation tunisienne, a souligné dans une déclaration similaire que la rencontre d'aujourd'hui s'inscrit dans le cadre d'une série de contacts et d'échanges réciproques menés par le biais de la société civile du Maroc et de Tunisie, ou encore les centrales syndicales dans les deux pays.

Et de souligner que les Tunisiens étaient proches de l'expérience marocaine en matière d'équité et de réconciliation, plus précisément le militant reconnu des droits de l'Homme Kamal Jandoubi qui "a travaillé avec nous dans cette expérience, ainsi que par la relation étroite existant entre le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, et les différents juristes et acteurs des droits de l'Homme en Tunisie".

Après la révolution, a-t-il encore ajouté, les Tunisiens ont mis en place, après une série de débats et de dialogues, une instance semblable à l'Instance Equité et Réconciliation (IER) qui va se pencher sur les dossiers de 1955 à 2013, "une période relativement plus importante par rapport à celle de l'Instance Equité et Réconciliation (1956-1999)".

Il a toutefois précisé que l'Instance tunisienne travaille sur les mêmes dossiers que ceux traités par l'Instance Equité et Réconciliation, notamment en matière de disparition forcée et de détention arbitraire, en plus des élections et de la dilapidation des deniers publics.

Abdelkader Azrii a fait remarquer que les juristes tunisiens travaillent dans le cadre d'ateliers avec leurs homologues marocains afin de mieux comprendre l'expérience marocaine, sa mise en oeuvre et ses résultats.

Il a souligné que l'expérience marocaine est sollicitée, que ce soit au Yémen, en Tunisie ou dans d'autres pays africains, notamment au Mali, notant que cela s'inscrit dans le sillage d'un processus visant "à présenter l'expérience marocaine afin d'enrichir l'expérience du Maghreb dans ce domaine".

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) accueille ce lundi une délégation de l'Instance vérité et dignité de Tunisie dans le cadre d'une mission d'information qui se poursuivra jusqu'au 5 septembre 2014.

La visite de la délégation tunisienne sera marquée par des exposés axés notamment sur : "contexte et genèse de la justice transitionnelle au Maroc", "mise en œuvre du mandat de l'IER" et "problématiques et leçons apprises".

Plusieurs contribution sont prévues aussi dans le cadre de cette mission notamment sur "le contexte : une introduction à l'histoire politique du Maroc", "les droits de l'Homme : réformes institutionnelles et acteurs sociaux", "l'émergence de la problématique de la justice transitionnelle", et "l'instance indépendante d'arbitrage".

Des éclairages seront également donnés aux membres de la délégation tunisienne sur le mandat de l'IER (mise en place, établissement de la vérité, les auditions publiques, la réparation individuelle et communautaire, le rapport final, suivi de la mise en œuvres des recommandations).

Le programme comporte, par ailleurs, la projection du film "Jawhara, fille de prison", fiction sur les violations graves des droits de l'homme perpétrées par le passé, et des visites à l'institution "Archives au Maroc", au cimetière des victimes des événements de 1981 et à l'Association médicale de réhabilitation des victimes de la torture (AMRVT).

Application de la Convention relative aux droits de l'enfant

Examen des rapports parallèles au 3e et 4e rapports périodiques du Royaume

12059/13

Des représentants de la société civile et des enfants-parlementaires ont examiné, lundi à Rabat, les rapports parallèles au 3e et 4e rapports périodiques du Royaume sur l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant, deux jours avant l'examen desdits rapports devant le Comité des droits de l'enfant, qui tiendra sa 67e session à Genève.

Organisée à l'initiative de l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), cette rencontre d'information vise à faire participer les enfants, représentés par les enfants-parlementaires, ainsi que des associations de la société civile n'ayant pas présenté des rapports parallèles à ceux du gouvernement, en formulant leurs opinions concernant les 3e et 4e rapports périodiques du Royaume et en présentant des propositions en ce sens.

Ces propositions seront présentées par l'ONDE dans le cadre de sa participation à la rencontre de Genève, qui coïncide cette année avec la célébration du 25e anniversaire de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Dans une déclaration à la MAP, le directeur exécutif de l'observatoire, Mustapha Daniel, a indiqué que cette rencontre qui constitue la "dernière épreuve avant l'examen de Genève", sert d'apport fondamental, qui à travers l'implication de tous, notamment les enfants et la société civile avec ses deux acteurs principaux dans le domaine de l'enfance, à évaluer les rapports parallèles, le but étant de mettre en valeur les acquis accumulés depuis plusieurs années.

Et d'ajouter que les conclusions de cette rencontre contribueront à l'élaboration d'une nouvelle méthode dans le traitement des droits de l'enfant dans l'avenir, notamment à l'approche de la date fixée pour la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement (OMD) en 2015, soulignant la nécessité de la mise en place d'un nouveau agenda des droits de l'enfant au Maroc avec la participation de la société civile en partant de l'expérience accumulée depuis des années.

M. Daniel a estimé en ce sens que l'étape prochaine sera "décisive" eu égard aux défis que le pays doit relever en matière de promotion de l'enfance au Maroc, et ce en dépit de la grande dynamique que connait ce domaine depuis l'adhésion du Royaume à la Convention relative aux droits de l'enfant.

Par ailleurs, le directeur exécutif de l'ONDE a insisté sur l'importance des rapports parallèles présentés par les ONG, estimant que ces documents bénéficient à l'enfance et ouvrent la voie à l'opinion de l'autre au-delà de ce qui est officiel.

Cette rencontre a vu la participation de représentants de départements gouvernementaux chargés de l'enfance, de la délégation ministérielle aux droits de l'Homme, de l'observatoire national des droits de l'enfant, de parlementaires, de l'institution du médiateur, du conseil économique et social et de la société civile et du parlement de l'enfant, entres autres.

Des exposés ont été présentés à cette occasion, notamment sur les mécanismes de contrôle de l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant et la contribution du conseil national des droits de l'homme à la 67e session du Comité des droits de l'enfant à Genève, ainsi qu'un rapport parallèle élaboré par le Collectif associatif pour le droit de l'enfant à la protection familiale.

Une délégation marocaine, conduite par la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Mme Bassima Hakkaoui, prendra part début septembre prochain, à l'examen du rapport du Royaume devant le Comité des droits de l'enfant, qui tiendra sa 67e session à Genève.

Il s'agit du rapport du Royaume englobant le rapport préliminaire sur l'application du protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, ainsi que le rapport relatif à l'application du Protocole facultatif se rapportant à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants.

Il s'agit aussi du 3e et 4e rapports périodiques relatifs à l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant

Outre Mme Hakkaoui, la délégation marocaine sera composée du délégué ministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux chargés de l'enfance.

Mobilisation pour la préparation du Forum mondial des droits de l'Homme

Une quarantaine d'acteurs associatifs de la province d'Essaouira se sont réunis, récemment à Essaouira, à l'occasion d'une rencontre de communication organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme **(CRDH) de Marrakech-Safi** sur le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme, qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Cette réunion intervient dans le cadre d'une série de rencontres de mobilisation et de communication organisée par la CRDH de Marrakech-Safi, à l'instar de l'ensemble des Commissions régionales au niveau national, afin de faire connaître le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme et assurer une implication directe de la société civile dans les efforts d'organisation et de programmation de cette manifestation mondiale, a indiqué à la presse Khalid Serhane, membre de la CRDH de Marrakech-Safi.

Il s'agit de la cinquième rencontre du genre organisée par la CRDH de Marrakech-Safi, après celles tenues à Safi, Kalâa des Sraghna, Rhamna et Marrakech, avec comme objectifs de mobiliser les acteurs associatifs pour une participation active à cette manifestation mondiale et recueillir leurs opinions, observations et recommandations à ce sujet, a-t-il souligné.

Plus de 5.000 participants sont attendus en novembre prochain à Marrakech pour le Forum mondial des droits de l'Homme, dont les travaux s'articuleront autour de plusieurs espaces de travail, déclinés en conférences, forums thématiques, ateliers et activités artistiques, culturelles et sportives. L'objectif principal du Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en matière de droits de l'Homme pourront être débattus, avec une attention particulière sur le respect de la différence, la participation sociale, la réduction des inégalités et le développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains.

Application de la Convention relative aux Droits de l'enfant

17440/1 23 JUIN

Des représentants de la société civile et des enfants-parlementaires examinent les rapports parallèles au 3ème et 4ème rapports périodiques du Royaume

Des représentants de la société civile et des enfants-parlementaires ont examiné, lundi à Rabat, les rapports parallèles au 3e et 4e rapports périodiques du Royaume sur l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant, deux jours avant l'examen desdits rapports devant le Comité des droits de l'enfant, qui tiendra sa 67e session à Genève.

Organisée à l'initiative de l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), cette rencontre d'information vise à faire participer les enfants, représentés par les enfants-parlementaires, ainsi que des associations de la société civile n'ayant pas présenté des rapports parallèles à ceux du gouvernement, en formulant leurs opinions concernant les 3e et 4e rapports périodiques du Royaume et en présentant des propositions en ce sens.

Ces propositions seront présentées par l'ONDE dans le cadre de sa participation à la rencontre de Genève, qui coïncide cette année avec la célébration du 25e anniversaire de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Dans une déclaration à la presse, le directeur exécutif de l'observatoire, Mustapha Daniel, a indiqué que cette

»Page 3

Application de la Convention relative aux Droits de l'enfant

17440/3

Des représentants de la société civile et des enfants-parlementaires examinent les rapports parallèles au 3ème et 4ème rapports périodiques du Royaume

»Suite

rencontre qui constitue la «dernière épreuve avant l'examen de Genève», sert d'apport fondamental, qui à travers l'implication de tous, notamment les enfants et la société civile avec ses deux acteurs principaux dans le domaine de l'enfance, à évaluer les rapports parallèles, le but étant de mettre en valeur les acquis accumulés depuis plusieurs années.

Et d'ajouter que les conclusions de cette rencontre contribueront à l'élaboration d'une nouvelle méthode dans le traitement des droits de l'enfant dans l'avenir, notamment à l'approche de la date fixée pour la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement (OMD) en 2015, soulignant la nécessité de la mise en place d'un nouveau agenda des droits de l'enfant au Maroc avec la participation de la société civile en partant de l'expérience accumulée depuis des années.

M. Daniel a estimé en ce sens que l'étape prochaine sera «décisive» eu égard aux défis que le pays doit relever en matière de promotion de l'enfance au Maroc, et ce en dépit de la grande dynamique que connait ce domaine depuis l'adhésion du Royaume à la Convention relative aux droits de l'enfant.

Par ailleurs, le directeur exécutif de l'ONDE a insisté sur l'importance des rapports parallèles présentés par les ONG, estimant que ces documents bénéficient à l'enfance et ouvrent la voie à l'opinion de l'autre au-delà de ce qui est officiel.

Cette rencontre a vu la participation de représentants de départements gouvernementaux chargés de l'enfance, de la délégation ministérielle aux droits de l'Homme, de l'observatoire national des droits de l'enfant, de parlementaires, de l'institution du médiateur, du conseil économique et social et de la société civile et du parlement de l'enfant, entres autres.

Des exposés ont été présentés à cette occasion, notamment sur les mécanismes de contrôle de l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant et la contribution du conseil national des droits de l'homme à la 67e session du Comité des droits de l'enfant à Genève, ainsi qu'un rapport parallèle élaboré par le Collectif associatif pour le droit de l'enfant à la protection familiale.

Une délégation marocaine, conduite par la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Mme Bassima Hakkaoui, prendra part début septembre prochain, à l'examen du rapport du Royaume devant le Comité des droits de l'enfant, qui tiendra sa 67e session à Genève.

Il s'agit du rapport du Royaume englobant le rapport préliminaire sur l'application du protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, ainsi que le rapport relatif à l'application du Protocole facultatif se rapportant à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants.

Il s'agit aussi du 3e et 4e rapports périodiques relatifs à l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant

Outre Mme Hakkaoui, la délégation marocaine sera composée du délégué ministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux chargés de l'enfance.

CNDH

Le président du CNDH, Driss El Yazami, a tenu, lundi soir à Buenos Aires, une rencontre avec les membres des commissions des droits de l'Homme et des Affaires étrangères au parlement argentin, axée notamment sur le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) prévu du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.
Le Maroc est fermement résolu à faire réussir ce Forum et à en faire un jalon fondamental de la coopération sud-sud en matière des droits humains, a assuré M. El Yazami, faisant valoir l'intérêt que porte le Maroc à la promotion des droits de l'Homme et à la consécration de l'Etat de droit.

En parallèle, les Bourses européennes avaient entamé la séance sur une hausse timide, les investisseurs attendant notamment la décision de politique monétaire de la Banque centrale européenne (BCE) prévue jeudi.

حقوق الإنسان

منتدى مراكش الدولي لحقوق الإنسان محور لقاء بين السيد إدريس اليزمي وبرلمانيين أرجنتينيين ببوينوس أيرس

الثلاثاء, 2 سبتمبر, 2014

بوينوس أيرس- أجرى السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء الاثنين ببوينوس أيرس، لقاء مع أعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني ، تركز بالخصوص حول المنتدى الدولي لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه بمراكش ما بين 27 و30 نونبر القادم.
وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد اليزمي ، الذي كان مرفوقا خلال هذا اللقاء بسفير المغرب لدى الأرجنتين السيد فؤاد يزوغ ، على أهمية هذا المنتدى الذي سيشهد مشاركة أزيد من خمسة آلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وستتمحور أشغاله حول مواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1/

Droits de l'Homme

Le Maroc partage avec la Tunisie son expérience dans le domaine de la justice transitionnelle

Ph. MAP

● L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle fait des émules. Après l'Égypte, l'Irak, le Soudan et le Yémen qui ont manifesté le souhait de s'inspirer du modèle marocain, c'est au tour de la Tunisie de s'intéresser de près à l'expérience de l'Instance équité et réconciliation (IER).

● Une délégation tunisienne de l'Instance vérité et dignité effectue une mission d'information de cinq jours au sein du CNDH. L'objectif est d'en savoir plus sur l'Instance équité et réconciliation, le processus ayant accompagné sa mise en place ainsi que de s'informer des détails du parcours d'établissement de la vérité.

P. 4

LE MATiN.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Droits de l'Homme

Le Maroc partage avec la Tunisie son expérience dans le domaine de la justice transitionnelle

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle fait des émules. Après l'Égypte, l'Irak, le Soudan et le Yémen qui ont manifesté le souhait de s'inspirer du modèle de marocain, la Tunisie s'intéresse de près à l'expérience de l'Instance équité et réconciliation (IER). Une délégation tunisienne de l'Instance vérité et dignité effectue une mission d'information de cinq jours au sein du CNDH. L'objectif est d'en savoir plus sur l'Instance équité et réconciliation, le processus ayant accompagné sa mise en place ainsi que de s'informer des détails du parcours d'établissement de la vérité.

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle et le bilan du mandat de l'Instance équité et réconciliation (IER) sont depuis lundi au cœur des débats dans le cadre d'une mission d'information animée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Organisée au profit d'une délégation tunisienne de l'Instance vérité et dignité, cette rencontre se déroule à Rabat du 1er au 5 septembre courant.

> *L'Instance vérité et dignité (IVD) tunisienne a été officiellement installée au courant du mois de juin dernier.*

Les membres de la délégation tunisienne auront droit à cette occasion à plusieurs exposés sur l'Instance équité et réconciliation, le processus ayant accompagné sa mise en place ainsi qu'à des détails sur le parcours d'établissement de la vérité. Les auditions publiques, la réparation individuelle et communautaire, le rapport final, et le suivi de la mise en œuvre des différentes recommandations feront aussi l'objet de plusieurs éclairages faits par les membres du CNDH. «Cette rencontre s'inscrit dans le cadre d'une série de contacts et d'échanges réciproques menés par le biais de la société civile du Maroc et de la Tunisie, ou encore les centrales syndicales dans les deux pays», souligne le président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, Abdelkader Azrii. Après la révolution, explique-t-il, les Tunisiens ont mis en place, après une série de débats et de dialogues, une instance semblable à l'Instance équité et réconciliation (IER) qui va se pencher sur les dossiers de 1955 à 2013, «une période relativement plus importante que celle de l'Instance équité et réconciliation (1956-1999)». M. Azrii a toutefois précisé que l'Instance tunisienne travaillait sur les mêmes dossiers que ceux traités par l'Instance équité et réconciliation, notamment en matière de disparition forcée et de détention arbitraire, en plus des élections et de la dilapidation des deniers publics.

Les travaux de cette mission d'information se dérouleront en trois panels. Il s'agit dans un premier temps du «contexte et genèse de la justice transitionnelle au Maroc», suivi d'un deuxième panel sur la «mise en œuvre du mandat de l'IER», alors que le troisième panel discutera des «problématiques et leçons apprises». Une fois ces travaux achevés, les participants engageront le débat à travers plusieurs interventions portant notamment sur des thématiques telles que «le contexte : une introduction à l'histoire politique du Maroc», «les droits de l'Homme : réformes institutionnelles et acteurs sociaux», «l'émergence de la problématique de la justice transitionnelle», ainsi que «l'instance indépendante d'arbitrage». Une séance d'évaluation des travaux de cette mission est prévue le vendredi 5 septembre lors de la cérémonie de clôture. Présidée par le président du CNDH, Driss El Yazami, cette séance connaitra la participation du secrétaire général du Conseil, Mohamed Sebbar, du Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, ainsi que du représentant résident du PNUD au Maroc, Bruno Pouëzat. Rappelons que l'Instance vérité et dignité (IVD) tunisienne a été officiellement installée au courant du mois de juin dernier.

Présidée par la militante des droits de l'Homme, Sihem Ben Sedrine, l'Instance est composée de quinze membres. Elle a pour mission d'enquêter et d'établir la vérité sur les violations des droits de l'Homme commises entre 1955 et 2013, et de mettre en place les modalités d'indemnisation des victimes. ■

A.L. et A.Rm

Les travaux de la rencontre entre la mission d'information de l'Instance tunisienne le CNDH se déroulent du 1er au 5 septembre courant.

La Tunisie veut bénéficier d'une expérience riche et avant-gardiste

Le président de l'Assemblée nationale constituante (ANC) tunisienne, Mustapha Ben Jaafar, avait affirmé, à l'occasion de la visite royale en Tunisie (du 30 mai au 1er juin 2014), que son pays était déterminé à bénéficier de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle et de gestion de la chose religieuse. La Tunisie observe avec un grand intérêt le processus de réformes engagées par le Royaume du Maroc dans tous les domaines et demeure déterminée à bénéficier de son «expérience riche et avant-gardiste dans le monde arabe, en matière de construction démocratique», avait souligné le président de l'ANC. Il faut dire que l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle s'affirme de plus en plus comme un exemple à suivre dans le monde arabe. En effet, après l'Égypte, l'Irak, le Soudan et le Yémen, qui ont manifesté leur souhait de s'inspirer du modèle de réconciliation marocain, la Tunisie s'intéresse de près à l'expérience de l'Instance équité et réconciliation (IER), en cherchant à en savoir davantage sur les mécanismes de l'expérience marocaine en matière de gestion du passif des violations des droits de l'Homme et en tirer profit dans le cadre du travail de la commission tunisienne des investigations et de définition des responsabilités sur les violations graves des droits de l'Homme.

L'Instance équité et réconciliation

L'Instance équité et réconciliation (IER) est une commission nationale pour la vérité, l'équité et la réconciliation, créée en vertu de l'approbation royale de la résolution du Conseil consultatif des droits de l'Homme, et des statuts de l'IER publiés par Dahir royal en 2004. Elle a été chargée de faire la lumière sur les atteintes aux droits de l'Homme, perpétrées par l'État entre 1956 et 1999. L'IER a joué un rôle central dans l'aboutissement de l'expérience de justice transitionnelle au Maroc et dans la consolidation du processus démocratique. Il convient de souligner que dans le cadre du suivi des recommandations de cette Instance par le CNDH, il a été procédé à l'indemnisation de 26.063 victimes des violations passées des droits de l'Homme ou de leurs ayants droit, pour une enveloppe financière estimée au 31 décembre 2013 à 1.804.702.899,80 DH. Outre ce volet, le CNDH poursuit ses efforts en vue de mettre en œuvre les principales recommandations institutionnelles de l'IER. En effet, à part les cas en suspens relatifs aux disparitions forcées qui restent à élucider, le Conseil s'attèle à mener à bien nombre de chantiers comme l'adhésion au Statut de Rome de la Cour pénale internationale, l'abolition de la peine de mort, ainsi que les recommandations relatives à la stratégie nationale de lutte contre l'impunité et la rationalisation de la gouvernance sécuritaire.

Le Maroc est pionnier dans le monde arabe en matière de justice transitionnelle

L'expérience du Maroc dans le domaine de la justice transitionnelle est pionnière dans le monde arabe, a affirmé, lundi à Rabat, la présidente de l'Instance tunisienne «vérité et dignité», Sihem Ben Sedrine. Mme Ben Sedrine, qui préside une délégation tunisienne de militants des droits humains en séjour au Maroc jusqu'au 5 septembre courant, a déclaré à la MAP que cette mission avait pour objectif de s'inspirer de l'expérience marocaine et de tirer profit notamment de ses volets «positifs et réussis».

Elle a révélé que cette visite dans le Royaume était la première du genre pour l'Instance parce que «nous croyons que le Maroc est le premier dans le monde arabe à mener une expérience dans le domaine de la justice transitionnelle», notant que les rencontres de la délégation qui seront entreprises au Maroc seront l'occasion pour avoir une idée plus claire sur cette expérience et sur la mise en application des recommandations de l'Instance équité et réconciliation, en plus du processus de mise en œuvre de la justice transitionnelle au Maroc.

Et Mme Ben Sedrine de préciser qu'au moment où les libertés d'expression, de l'action associative et de réunion «étaient confisquées en Tunisie, le Maroc nous a ouvert ses lieux publics, nous a fourni des occasions de travail, et cela restera à jamais gravé dans notre mémoire».

Sihem Ben Sedrine, présidente de l'«Instance vérité et dignité».

Pour rappel, il a été procédé en juin dernier à l'installation de l'Instance tunisienne vérité et dignité que dirige Siham Ben Sedrine, fervente défenseur des droits de l'Homme et de la liberté de la presse.

L'Instance a été chargée d'enquêter sur les violations des droits de l'Homme qui ont eu lieu en Tunisie entre les années 1955 et 2013, de révéler la vérité concernant ce dossier, de développer les moyens d'indemniser les victimes et de formuler des recommandations pour les réformes à introduire pour que les dépassements et les violations ne se reproduisent pas. ■

L.M.

Questions à Mohamed Sebbar

«L'expérience de l'IER est unique parce qu'elle a été menée dans la continuité»

15418/14

Vous organisez une mission d'information au profit d'une délégation de l'Instance vérité et dignité de Tunisie (IVD). Qu'est-ce que le CNDH peut apporter à cette instance ?

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a apporté son soutien à l'expérience de la justice transitionnelle dans plusieurs pays arabes et africains, comme c'est le cas pour la Tunisie et le Togo. Aujourd'hui, le CNDH accueille une délégation de l'Instance vérité et dignité (IVD) tunisienne afin de lui permettre de mieux s'informer sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle dans tous ses détails. L'expérience marocaine dans ce sens est pionnière. C'est une expérience politique et humaine avec ses points forts et ses lacunes. Et l'objectif est de permettre à l'expérience tunisienne de s'en inspirer, ainsi que d'autres expériences semblables dans le monde. Cette rencontre sera consacrée aux discussions autour du contexte politique ayant accompagné notre expérience, les différents mécanismes adoptés par l'IER

Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH.

pour l'établissement de la vérité et l'analyse des contextes politiques et historiques des violations passées des droits de l'Homme dans notre pays. Il y a donc une valeur ajoutée à partager, sachant que le travail de l'IER a porté sur une période de 43 ans. L'expérience marocaine est de ce fait unique, car aucune expérience dans le monde n'a porté sur une aussi longue période. De plus, elle a instauré une nouvelle approche au niveau de l'intégration sociale et de la réparation de préjudices collectifs. Une approche genre a aussi été adoptée. Notre expérience a débouché sur des recommandations relatives à la réforme politique globale et la mise en place de garanties pour rompre définitivement avec les pratiques du passé.

Qu'est-ce qui caractérise le plus l'expérience marocaine ?

L'expérience marocaine présente certaines particularités. La plus importante, c'est qu'on a ouvert ce dossier dans le cadre de la continuité, contrairement à ce qui s'est passé dans un bon nombre d'expériences comme en Afrique du Sud ou dans le Salvador ou d'autres pays qui ont connu l'émergence de nouvelles élites.

Au Maroc, nous avons abordé les questions du passé dans le cadre de cette continuité sans qu'il y ait de rupture. Autre point important : l'IER n'a pas travaillé sur une seule forme de violations des droits de l'Homme, mais sur plusieurs formes, comme la disparition forcée, la détention arbitraire, la torture conduisant à la mort ou au handicap, les procès politiques… ce qui a permis l'établissement des responsabilités institutionnelles et collectives.

Où en est-on dans la mise en œuvre des recommandations de cette instance ?

Tout d'abord, en ce qui concerne le remboursement et la réparation des préjudices, 85% des dossiers ouverts dans le cadre de l'IER ont été traités, la valeur financière de cette réparation est la plus élevée par rapport aux autres expériences de par le monde.

Quant aux garanties demandées pour rompre définitivement avec les pratiques du passé, elles figurent en bonne place dans la nouvelle Constitution adoptée en 2011. La nouvelle Loi fondamentale fait référence en effet au droit à la vie et ses dispositions criminalisent la torture et les autres pratiques qui s'y apparentent. Elle reconnait aussi la justice comme un pouvoir indépendant et reconnait aux personnes ayant été condamnées à tort le droit de demander réparation. Notre espoir est que ces orientations constitutionnelles se concrétisent à travers de nouvelles lois. ■

Propos recueillis par Ayoub Lahrache